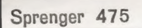

BIBLIOTHECA REGIA BEROLINENSIS.
DONO
FRIDERICI WILHELMI IV.
REGIS AVGVSTISSIMI
D. XXXI. IVLII MDCCCLVII.
EX BIBLIOTHECA ORIENT.
V. CL. ALOISII
SPRENGER.

محمد بن تركي التركي

كتاب المورد الأصفى في علوم حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم وشرف وعظم وكرم

نظم محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق بن سنان البرشنسي الشافعي سامحه الله بكرمه

وقال في المعنى

فارقت طيب لذيذ العيش بعدهم وابقت طيب
واطلق القلب في [illegible] نيران

وعلت اسلب دمعي بعدهم غدقا
وعاد خدك لجيل الفرح [illegible]

وما انا [illegible] من ليس يعرفه
كواتق الغور في بيت لعيانى

وطالب النصر من اعدائه طمعا
كطالب الشهد من انياب ثعبان

وموضع [illegible]
تواضع [illegible]

غيره

اذا طالبتك النفس يوما بشهوة وانت عليه [illegible]
فخالف هواها ما استطعت فانما هواها عدو [illegible]
[illegible] الخلاف [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن

باسم الإله الراحم الرحمن ... أبتدي القول بلا توانى

الحمد لله الذي وفقني ... إلى اشتغالي برهة بالسنن

سنن خير الأنبيا محمد ... أشرف خلق في الورى وأمجد

فإنه المعصوم في الأفعال ... والنطق عن هواه في الأقوال

صلى عليه ربنا وسلما ... وآله مع الصحاب الأنجما

وبعد إني ذاكر ما اصطلحا ... عليه أصحاب الحديث موضحا

وابن الصلاح عمدتي والنووي ... في ذاك فاقبل عنهما الذي روي

بالمورد الأصفى وسمت ذا الذي ... نظمته فرده كيما تهتدي

وأسأل الله ادخاره ليه ... ليوم لا يغني عني ماليه

يا رب وانفع الذي يقراه ... ولا تخيب واشكرن مسعاه

أقسام الحديث وذكر الصحيح

وللحديث أضرب تنيف ... وهي صحيح حسن ضعيف

فالخبر الصحيح كلما نقل — عن العدول الضابطين المتصل

سنده ولم يكن ذا علة — أو ذا شذوذ وهو وافي الصحة

وإن يقل صحيح المراد — ذلك لا القطع فما يراد

وإن يقل ما صح فاعني سنده — لا القطع بالكذب على من أسنده

مراتب الصحيح

وكلما خرجه البخاري — ومسلم من سائر الأخبار

فذاك أعلى رتب الصحيح — ثم البخاري بعد في الترجيح

وبعد ذاك مسلم ثم الذي — جا على شرطيهما ثم اعدد

ما جا على شرط البخاري فاعلم — ثم الذي جا بشرط مسلم

وبعد ذا ما صحح الأئمة — سواهما من علماء الأمة

المواطن التي يستفاد منها الصحيح

واستفد الصحيح من باقي السنن — وغيرها إذا جرت ذاك السنن

كالدارقطني وكذا المخرجة — عليهما أما الذي قد خرجه

الحاكمُ المشهورُ بالمستدرَكِ فبعضُه فيه المقالُ استدرَكِ
وحسنٌ ما فيه إنْ لم يوجدُ تصحيحُه لحافظٍ يعتمدُ
سوى الذي للضعفِ فيه سببُ ما لابنِ حبّانَ فمنه يقربُ
وابنُ الصلاحِ قد رأى الإمساكا عن سندٍ أو خبرٍ أتاكا
في الحكمِ أنّه الأصحُّ ثمَّ قدْ قالَ به جماعةٌ كما وردْ
انّ ابنَ راهويهِ قالَ الزهري عن سالمٍ عن أبيهِ في الخبرِ
وقيلَ عن عبيدةٍ محمّدُ عن ابنِ عمرَ المصطفى إذ أوردُوا
ومالكٌ عن نافعٍ عن نجلِ عمرَ قيلَ ذا أصحُّ النقلِ
ما في الصحيحينِ من المسندِ قدْ قيلَ يفيدُ القطعَ وهو معتمدْ
ابنُ الصلاحِ ثمَّ قالَ النووي يفيدُ ظنًّا عن سواهُ قد روي
وما وجدتَ من حديثٍ ذكرا في غيرِ مشهورٍ من الكتبِ يُرى
بسندٍ يصحُّ لا تحكمْ لهُ بصحةٍ فاليومَ بادَ أهلُهُ
والنوويْ بالجوازِ قالا لمن لأهليّةِ ذاكَ نالا

الحسن

الحسن الكلام فيه منتشر ... وليس في حد صحيح قد حصر
فأذكر الأقرب من حدوده ... لعل أن أومئ إلى مقصوده
فابن الصلاح قال فيه إنه ... منقسم قسمين فاعلمنه
فكل إسناد به مستور ... لم ير منه خطأ كثير
وليس ذا تغفل أو كذب ... أو ينتمي الفسق له بسبب
ومتنه يكون مثله ورد ... أو نحوه من غير هذا فاعتضد
فيخرج الحديث عن إنكار ... وعن شذوذ موهن الأخبار
وثان قسميه الذي بالصدق ... رواته قد شهروا في الخلق
مع الأمانات ولكن قصروا ... في الحفظ والإتقان إذ تختبر
عن رتبة الرواة للصحيح ... وقد علوا أيضا لدى الترجيح
عن حال من يعد ما تفردا ... به من المنكر فاعلمن ذا
ثم السلامة من التعليل في ... قسميه كالشذوذ شرط فاكتف

وَقِيلَ مَا سَنَدُهُ الْمَوْصُولُ قَدْ جَا فِيهِ مَسْتُورٌ بِشَاهِدٍ يُعَدْ

أَوْ صَادِقٌ دُونَ رِجَالِ الصِّحَّةِ فِي الضَّبْطِ خَالٍ عَنْ وُجُودِ عِلَّةِ

وَيَنْبَغِي زَيْدٌ وَأَنْ يَرْتَفِعَا عَنْ حَالِ مُنْكَرِي الْحَدِيثِ فَاسْمَعَا

وَقِيلَ مَا تَضْعِيفُهُ قَرِيبُ مُحْتَمَلٌ عَمَلُهُ يَطِيبُ

وَقِيلَ مَا مَخْرَجُهُ قَدْ عُلِمَا وَاشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ وَالْعُلَمَا

تَقَبَّلُوا وَأَكْثَرُ الْأَخْبَارِ مَدَارُهَا عَلَيْهِ فِي الْإِخْبَارِ

وَقِيلَ مَا إِسْنَادُهُ مِنْ مُتَّهَمْ بِكَذِبٍ خَلَا وَلَيْسَ مُنْتَظِمْ

فِي سِلْكِ مَا شَذَّ كَذَاكَ يُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوُهُ فَيَقْوَى

وَالْاِحْتِجَاجُ سَايِغٌ بِهِ كَمَا يُحْتَجُّ بِالصَّحِيحِ عِنْدَ الْعُلَمَا

إِنْ قِيلَ هَلَّا كَانَ مِنْ نَوْعِ الْحَسَنْ ضِعَافٌ جَاءَتْ مِنْ وُجُوهٍ فِي سَنَنْ

أُجِيبَ عَنْهُ إِنْ يَكُنْ مِنْ ضَعْفِ حِفْظٍ لِرَاوٍ أَهْلِ صِدْقٍ تُلْفِي

جَا مِنْ سِوَى ذَا الْوَجْهِ تَدْرِي أَنَّهُ حَفِظَهُ وَأَنَّهُ أَتْقَنَهُ

وَلَا يَزُولُ الضَّعْفُ إِنْ كَانَ السَّبَبْ شُذُوذًا أَوْ رَاوِيهِ مِمَّنْ قَدْ كَذَبْ

مشهور صدق واستتار أخرا — عن أهل إتقان وحفظ إن يرا

حديثه من غير وجه جاء — ألحق بالصحيح لا مراء

الضعيف

ثم الضعيف كلما لم يجمع — شروط صحة ولا حسن نعوا

قلت له مراتب في الضعف — ببعده عن الصحيح تلفي

خمسون إلا واحدا قد قسمه — لنا ابن حبان فخذ ما فهمه

فما عدمت صفة معينه — منه فقسم كانقطاع بينه

وإن يكن مع غيرها لم يوجد — كالانقطاع والشذوذ فاعدد

ذاك بقسم ثم ما عدمتا — منه بأخرى ثالثا ذا ثبتا

كالانقطاع والشذوذ ضما — مع وصف الارسال فحزمهما

ثم كذاك سائر الصفات — حتى على الجميع منها تأتي

ثم تعود فتعد كلما — عدمت منه غير ما تقدما

تعداده في أول الصفات — قسما فقد والشذوذ قسم يأتي

وما عدمت هذه وأخرى ... منه سوى الأولى فقسم يدري

فنحو ذي الشذوذ والإرسال ... قسم ومان باعتلال تالي

وهكذا بقية الأقسام ... على توال وعلى انتظام

وقد وضعت للبيان جدولا ... بكل ذي الأقسام قد تكفلا

فصل

رواية الضعيف قد تجوز في ... مواعظ أو قصص للسلف

كذاك في فضائل الأعمال ... لا في صفات الله أو جلال

كذا احرام لسوى من بينا ... حالته بأنه قد وهنا

وإن رويته فلا تأتي بما ... يفيد ظنا نحو قال فاعلما

لكن بنحو قد روي أو وردا ... أو جاء عنه وكذا أشباه ذا

ولا تقل ضعيف متن أبدا ... وقل ضعيف وانوين السندا

المسند

قال الخطيب المسند الذي اتصل ... سنده إلى الذي به كمل

وَقِيلَ مَا إِلَى النَّبِي رُفِعَا ... مُتَّصِلاً يَكُونُ أَوْ مُنْقَطِعَا

وَقِيلَ مَا إِسْنَادُهُ مُتَّصِلُ ... وَكَانَ مَرْفُوعًا كَذَاكَ نَقَلُوا

المَوْصُول

وَمُطْلَقُ الْمَوْصُولِ وَاقِعٌ عَلَى ... مَا كَانَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا وَلَا

وَهْوَ الَّذِي إِسْنَادُهُ قَدِ اتَّصَلْ ... فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ نَقَلْ

سَمِعَ مِمَّنْ فَوْقَهُ حَتَّى إِلَى ... نِهَايَةِ الاسْنَادِ فَاعْلَمْ وَاعْمَلَا

المَرْفُوع

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي مُنْقَطِعَا ... يَكُونُ أَوْ مُتَّصِلاً ذَا ارْفَعَا

وَقِيلَ مَا بِهِ الصَّحَابِي أَخْبَرَا ... مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كَذَا مَا قَرَّرَا

المَوْقُوف

وَكُلُّ فِعْلٍ وَكَذَا قَوْلٌ نُقِلْ ... عَنِ الصَّحَابِي فَهْوَ مَوْقُوفًا جُعِلْ

قَوْلُ الصَّحَابِي وَكُنَّا نَفْعَلُ ... فَذَاكَ مَرْفُوعٌ بِنَقْلٍ يُجْمَلُ

إِنْ كَانَ قَدْ أَضَافَهُ إِلَى زَمَنْ ... نَبِيِّنَا وَذَاكَ مَوْقُوفٌ أَعْلَمَنْ

إِنْ لَمْ يَصِفْهُ لِزَمَانِهِ كَذَا   إِذْ كَانَ حَيًّا لَا تَرَى بِاسًا بِذَا
وَإِنْ يَقُلْ يَنْمِيهِ اوْ يَبْلُغُ بِهْ   يَعْنِي الصَّحَابِي فَهُوَ مَرْفُوعٌ انْتَبِهْ
وَمِثْلُهُ يَرْفَعُهُ كَذَاكَ مَا   اشْبَهَهُ بِمِثْلِ ذَا لَهُ احْكُمَا
وَإِنْ يَقُلْ ذَا وَيُرِيدُ التَّابِعِي   فَذَاكَ مَرْفُوعٌ وَمُرْسَلٌ فَعِ
وَإِنْ يُفَسِّرِ الصَّحَابِي بِسَبَبْ   نُزُولِ آيَةٍ فَلِلرَّفْعِ انْتَسَبْ
تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِهِ مَوْقُوفُ   وَلَيْسَ فِي ذَا عِنْدَنَا وُقُوفُ
قَوْلُ الصَّحَابِي نُهِينَا عَنْ كَذَا   أَوْ قَدْ أُمِرْنَا فَهُوَ مَرْفُوعٌ لَدَى
أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَوْقُوفُ قَدْ   يَحْتَجُّ بَعْضُهُمْ بِهِ وَقَدْ وَرَدْ
عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ   لَيْسَ بِحُجَّةٍ فَقَلِّدَنَّهُ

الْمَقْطُوعُ

وَكُلَّمَا جَا مِنَ الْأَقْوَالِ   عَنْ تَابِعِيٍّ أَوْ مِنَ الْأَفْعَالِ
مَوْقُوفَهُ عَلَيْهِ مَقْطُوعٌ وَقَدْ   قَالَ الْخَطِيبُ فَاكْتُبَنْ مَا وَرَدْ

الْمُرْسَلُ

وقولُ كلِّ تابعيٍّ فعلا   رسولُنا أو قال سمّ مُرسلا
وقيل بل ما حدّث الكبيرُ   أعني من الاتباع لا الصغيرُ
وكالضعيف حكمُه لكن اذا   خُرِّجَ من وجهٍ صحيحٍ مسندا
او مرسلا يكون لكن كانا   إرسالُه من غير ذاك بانا
فإنّ جمهورَهم يقولُ   به احتجاجٌ جايزٌ مقبولُ
وقيل مطلقا فلا يُحتجّ به   وقيل فيه عكس ذاك فانتبِه

المنقطع

وكلما اسنادُه لم يتّصل   منقطعٌ وقيل بل ترك رجل
من قبل ذكر التابعي او يُذكر   مُبهما وذاك عنهم اشهرُ
وقيل ما عن تابعي وُقِفا   وهو على الاقوال فيه ضُعّفا

المعضل والمعنعن

وكلما اسنادُه تحذّفا   اثنان او اكثر منه عُرِفا
بمعضلٍ وهو ضعيفٌ والخبرْ   ان كان في اسناده الراوي ذكرْ

لفظة عن في كله يسمى ... معنعنا وعند جل العلما

متصل إن ثبت اللقا ... وكان من تدليسه بريا

والصيرفي قالوا الامام ... محمد وسادة أعلام

بشرط اثبات اللقا ومسلم ... أنكره ومارأى ما زعموا

أن كعن على اتصال تحمل ... وقيل بل على انقطاع تجعل

المعلق

ما واحد فصاعدا قد حذفا ... من مبتدا إسناده ذا فاعرفا

عندهم بالخبر المعلق ... ومنه أكثر البخاري التقي

وهو صحيح إن يكن ما أوردا ... مقصودا أو أصلا سوى ما استشهدا

وما رواه جازما صحيح ... وما سواه ما له ترجيح

الشاذ

الشافعي ما رواه الثقة ... مخالف الناس شذوذه أثبتوا

وقيل ما ليس له سوى سند ... شذ به شيخ فلا يرى أحد

يقبله عن الذي ليس ثقه … والعكس ما احتج به الذي فقه
وقيل ما تفرد الثقة به … ولا متابع له يعضد به
وذان مشكلان بالانفراد … عن العدول المفردي الاسناد
وفي الصحيحين كثير يوجد … وابن الصلاح اختار ما ساورد
فإن يخالف مفرد احفظ او … اضبط فالشذوذ والرد راو
وهو صحيح إن يكن ما خالفا … وكان عدلا ضابطا وعارفا
وإن يكن ليس بضابط ولا … بعد عنه حسنا ذاك اجعلا
وإن يكن بعد فهو منكر … وذو شذوذ فاحفظن ما يذكر

المنكر

عن قوم المنكر ما رواه … راو ولا راو له سواه
يعرف والصواب تفصيل مضى … لابن الصلاح بالشذوذ مرتضى
فهو على قسمين قسم خالفا … او ثقة يتقن لكن ما وفا
ذاك بأن يحمل ما تفردا … به ولا شيء له تعضدا

الفَرْدُ

وَالْفَرْدُ قِسْمَانِ فَرُبَّمَا انْفَرَدْ ... رَاوِيهِ أَوْ أَهْلُ قُطْرٍ أَوْ بَلَدْ
وَلَيْسَ ذَا يُوجِبُ ضَعْفًا فِيهِ ... لَكِنْ قَصَدْ وَاحِدِ يَنْوِيهِ
يَجْعَلُهُ مِثْلَ الَّذِي تَفَرَّدَا ... رَاوِيهِ وَحُكْمُهُ قَدْ أُورِدَا

المُعَلَّلُ

وَسَبَبٌ يَقْدَحُ غَامِضٌ ظَهَرْ ... سَلَامَةً مِنْهُ تَرَاهُ الْخَبَرْ
نُسَمِّ ذَاكَ الْخَبَرَ الْمُعَلَّلَا ... وَالسَّبَبُ الْعِلَّةَ إِذْ هُوَ انْجَلَا
وَتُدْرَكُ الْعِلَّةُ إِنْ تَفَرَّدَا ... رَاوِيهِ أَوْ إِنْ يَكُنْ وَهْمٌ بَدَا
أَمَّا بِوَقْفٍ أَوْ بِإِرْسَالٍ وَمَا ... أَشْبَهَهُ بِصِحَّةٍ لَا تَحْكُمَا
لَهُ وَإِنْ فِي أَمْرِهِ تَرَدَّدَا ... أَوْ قِفْهُ وَاجْمَعْ طُرُقَهُ وَاجْتَهِدَا
وَانْظُرْ إِلَى ضَبْطِ الرُّوَاةِ وَإِلَى ... إِتْقَانِهِمْ وَفِي اخْتِلَافِهِمْ وَلَا
وَيَكْثُرُ التَّعْلِيلُ بِالْإِرْسَالِ ... إِنْ كَانَ أَقْوَى مِنْ أُولِي اتِّصَالِ
مُرْسِلُهُ وَرُبَّمَا الْعِلَّةُ قَدْ ... تَنْفَعُ فِي الْمَتْنِ كَذَاكَ فِي السَّنَدْ

وَمَا بِاسْنَادٍ نَقَدْ يَقْدَحُ فِي — مَتْنٍ كَارْسَالٍ بِهِ أَوْ وَقْفِ
وَرُبَّمَا يُقْدَحُ فِي الْاسْنَادِ — وَالْمَتْنُ مَعْرُوفٌ صَحِيحٌ بَادِ
وَيَجْعَلُونَ عِلَّةً كَغَفْلَهْ — أَوْ كَذِبٍ وَمَا يَكُونُ مِثْلَهْ

الْمُضْطَرِبُ

مُضْطَرِبٌ مَا قَدْ رُوِي مِنْ أَوْجُهِ — مُخْتَلِفًا وَمَا بِهَا مِنْ أَوْجَهِ
وَرُبَّمَا فِي الْمَتْنِ أَوْ فِي السَّنَدِ — يَكُونُ مِنْ رُوَاةٍ اَوْ مِنْ أَحَدِ
وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ إِذْ يُشْعِرُ — بِأَنَّهُ لَاضَبْطَ مِنْهُمْ يُذْكَرُ

الْمُدْرَجُ

قَدْ يَذْكُرُ الرَّاوِي بُعَيْدَ الْخَبَرِ — مِنْ لَفْظِهِ أَوْ غَيْرِهِ لِلْمُخْبِرِ
شَيْئًا فَيَرْوِي كُلَّ ذَاكَ جُمْلَهْ — فَرُبَّمَا ظُنَّ حَدِيثًا كُلَّهْ
وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ مَتْنَانِ — وَلَهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْنَادَانِ
يَرْوِيهِمَا بِوَاحِدٍ وَرُبَّمَا — يَسْمَعُ مَتْنًا مِنْ جَمَاعَةٍ وَمَا
يَرْوُونَهُ إِلَّا عَلَى اخْتِلَافِ — فِي الْمَتْنِ أَوْ إِسْنَادِهِ الْمُوَافِي

يَرْوِيهِ عَنْهُمْ بِاتِّفَاقٍ ثُمَّ ذَا   جَمِيعُهُ تَحْرُمُ أَنْ تَعَمَّدَا

الْمَوْضُوعُ

وَفِي الْحَدِيثِ مَا هُوَ الْمَوْضُوعُ   وَذَلِكَ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
وَجُمْلَةُ الْمَوْضُوعِ إِثْنَيْ عَشَرَا   أَلْفًا الَّذِي حَمَّادٌ فِيمَا ذَكَرَا
تَحْرُمُ أَنْ يُرْوَى مَعَ الْعِلْمِ بِهِ   فِي كُلِّ حَالٍ لِسِوَى الْمُنَبِّهِ
يُعْرَفُ بِالْإِقْرَارِ أَوْ مَعْنَاهُ أَوْ   قَرِينَةٍ فِي اللَّفْظِ أَوْ فِيمَنْ رَوَوْا

الْمَشْهُورُ

وَقَدْ يُرَى الْحَدِيثُ بِالْمُشْتَهِرِ   عِنْدَ أُولِي الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ
أَوْ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ وَذَا   إِلَى التَّوَاتُرِ يَكُونُ مُسْنَدَا
وَهُوَ حُصُولُ عِلْمِ صِدْقِ الْخَبَرِ   وَقَدْ يَكُونُ مُنْتَفِي التَّوَاتُرِ

الْمَقْلُوبُ

وَالْخَبَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَاوٍ إِذَا   رَوَوْهُ عَنْ رَاوٍ سِوَى ذَاكَ فَذَا
يُعْرَفُ بِالْمَقْلُوبِ عِنْدَ الْعُلَمَا   يُفْعَلُ لِلرَّغْبَةِ فِيهِ مِثْلَ مَا

Arab.

475

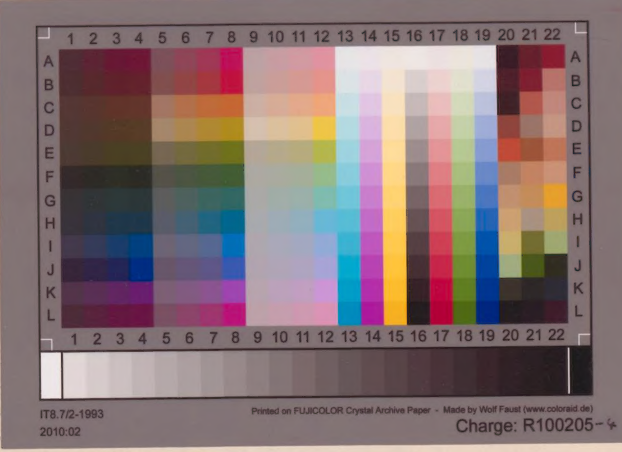
IT8.7/2-1993
2010:02
Printed on FUJICOLOR Crystal Archive Paper - Made by Wolf Faust (www.coloraid.de)
Charge: R100205-4